شرحه ولجنس الافعال ولا حاجة الى التفصيل بالمعرفة غايته ان فيه اجمالا يبينه ما سياتي من ذلك
المتقدم انقسامه للاقسام الاربعة قوله ولا خفض فيها انما امتنع الخفض في الافعال لما قاله
ابو القاسم الزجاجي ان الخفض لا يكون الا بالاضافة ولا معنى للاضافة للافعال والاضافة للافعال
ممتنعة لان الاضافة على اختلاف معانيها تنحصر في قسمين الملك والاستحقاق ولا يكونان في
الافعال فلما امتنع الملك والاستحقاق امتنعت الاضافة فلما امتنعت الاضافة امتنع الخفض وعلم
ان المراد من قوله فللاسماء من ذلك وللافعال منه ذلك الاسماء المعربة والافعال المعربة بحذف الصفة
وابوها من تقدير لان الاسماء منها معرب ومنها مبني فاراد المعرب منها وكذلك الافعال لكنه لما
ذكر القاب الاعراب علم انها مختصة بالمعرب من الصنفين وحذف الصفة جائز قال الله العظيم الآن جئت
بالحق اي بالحق البين لانه عليه السلام لا ياتي قط الا بالحق البين وقال الله العظيم يا نوح انه ليس من اهلك
اي الناجين منهم قال صلى الله عليه وسلم لا وضوء لمن لم يسم الله اي لا وضوء كامل الاجر او كامل الثواب وكذلك
قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد اي كاملة الاجر او كاملة الثواب وكذلك
ايضا قوله صلى الله عليه وسلم لا تغوت لا جمعة لك اي لا جمعة كاملة الاجر او كاملة الثواب **قوله** ولا
خفض فيها اي في الافعال وانما اختص الجر بالاسماء لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسماء
بيان ذلك اذا قلت مررت بزيد فزيد مخفوض بالباء الموحدة وهو معنى قولك زيد ممرور به فقد اخبر
عنه بالممرور به وانما اختص الجزم بالفعل لانه يكون بلم ولما اغلبا وهما للنفي والذوات لا تنفى وانما
تنفى المعاني القائمة بها وهي مدلول الفعل نحو لم يقم ولما يقم وقال ف في شرحه ولا خفض فيها ولا جزم لعدم
دخوله في نوعها وذلك ان الزيادة الثقل لان الفعل اكثر من الحدث والزمان والنسبة والخفض
ثقيل فاعطي الجزم لخفة الثقيل واعطي الخفض لثقل الخفيف طلبا للتعادل ولان كل مجرور مخبر عنه في
المعنى والفعل لا يصح فيه ذلك ولان الجزم فيه العوض من الجر الذي فاته المشاركة فيه ولان عامله لا يلي
الفعل البتة تنبيهات الاول تقوم معنى التقسيم ما هو هذا هو تقسيم الكلي الى جزئياته لانه لو قلنا
الرفع اعراب صح ذلك الثاني عبر غير المصنف بقوله وانواعه فقيل انه جار على مذهب البصريين من ان الاعراب
كما اختلف في اخر المعرب لا انه اختلاف اخر المعرب وفيه نظر كما علم مما قررناه من انه يتمشى على مذهب
المصنف بخلاف مقابله الثالث عدل المصنف كجماعة عن التعبير بالالقاب لان حق الالقاب لمساواة كل منها
البقية والملقب ان يطلق كل منهما على البقية كان يقال الرفع النصب وعلى الملقب كان يقال الاعراب الرفع وكل
منهما ممتنع لاستلزام الاول حمل الشيء على مباينه والثاني حمل الاخص على الاعم فثبت بما قررناه ان هذه الامور
انواع تحت الاعراب وهو جنس لها لا انها القاب له وهو ملقب بها الرابع علم ان من اثبات الرفع والنصب
للاسماء والافعال اشتراك النوعين فيهما ومن اثبات الخفض للاسماء ونفيه عن الافعال اختصاصه بها ومن اثبات

الجزم

الجزم للافعال ونفيه عن الاسماء اختصاصه بالافعال كما علم منه ان لكل نوع من الاسماء والافعال من الاقسام
الاربعة اختصاصا واشتراكا ثلاثة اقسام والله اعلم **قوله** باب معرفة الخ انما ذكر هذا الباب
عقب الذي قبله لان ذكر الاقسام منه عند ذكر علامات لها تضييع للتقسيم وذكر هذا الباب ليكون للتفصيل
بازائه واضافته الى معرفة اما من اضافة الدال الى المدلول اي باب دال على معرفة الخ واما من اضافة السبب
الى المسبب اي باب سبب حصول معرفة الخ وقوله معرفة اما انها بمعنى العلم كما هو الراجح او
المشهور وعند الاصوليين واما انها بمعنى اخر وهو ادراك الجزئيات ويكون حضا من المصنف
على انه ينبغي للطالب ان يتامل في هذا الباب وينظر حتى يصير مدركا لهذا ادراك الجزئيات لا الكليات
وهذا احسن وهذا كله على ما مشى اليه المصنف من ان الاعراب معنوي واما لو مشى على المذهب الاخر
لقال باب ما هو اعراب او ما به الاعراب او ما يكون اعرابا او الحركات والحروف التي تكون اعرابا وما قيل من انه
صالح للمذهبين واجيب عنه في ذلك بجوابين وكلاهما مخدوش والاولى ما قلنا **قوله** باب معرفة
الخ فيه لم يذكر الا العلامات لا نفس المعرفة التي هي ادراك البسائط او الجزئيات او العلم فحق العبارة
باب علامات الاعراب والجواب انه من باب اضافة المسبب اعني معرفة الى السبب اعني علامات اي
من تامل في هذا الباب حق التامل حصلت له معرفة تلك العلامات واما اضافة الباب الى معرفة فللملابسة
كان المعرفة لما كانت لازمة لتامل تلك العلامات عادة فكان الباب لها على انك علمت ان الاضافة يكفي
فيها ادنى ملابسة هذا على ما مشى عليه المص من ان الاعراب معنوي ولو مشى على القول بان الاعراب لفظي
لقال باب ما هو اعراب او ما به الاعراب او ما يكون اعرابا او الحركات والحروف التي تكون اعرابا **قوله**
باب معرفة علامات الاعراب ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئا وهو علامات الاعراب
الذي الباب معقود له ولم يترجم له والجواب ما سبق **قوله** باب معرفة تقدم تعريف الباب واما المعرفة
فالصحيح انها والعلم بمعنى واحد والعلم معرفة المعلوم على ما هو به في الواقع واضافة
الباب للمعرفة لان من طالعه وفهم معانيه مسائله حصلت له معرفة علامات الاعراب وقال
ف في شرحه ولما فرغ من ذكر اقسام الاعراب وكانت محتاجة لخفائها الى علامات تميزها
لتتم فائدة معرفة مختصها ومشتركها عقب ببيانها بابا فقال باب سبب حصول او دال
على حصول معرفة اي علم وهو ادراك المعلوم على ما هو به في الواقع وعبر عنه بالمعرفة
تنبيها بالفراد فيهما وان اصلها ادراك الجزئيات على قواعد الخ في حض الطالب على
معاودة نظره في هذا الباب حتى تصير عنده كلياته كانها جزئية بحيث لا يخفى عليه
شيء من علامات اقسام الاعراب المتقدمة والمعنى ان من طالع هذا الباب وتفهمه على الوجه
المرضي حصلت له معرفة ذلك عادة بافاضة الباري الجواد لكون مدلوله من حيث ادراكه